

تقدير رأس المال اليمني المهرب إلى الخارج في الفترة (2012-2019م) الأسباب وطرق العلاج

محمد علي المكري

قسم العلوم المالية والمصرفية-كلية العلوم الإدارية-جامعة ذمار

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم رأس المال اليمني المهرب إلى الخارج للفترة 2012-2019م، ولتقدير هذه الظاهرة تم استخدام المقياس التقليدي قصير الأجل، والذي يعرف بطريقة (Cuddington) التي تعتمد على بند السهو والخطأ، وتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الخارج، بالإضافة إلى ثلاثة مقاييس للأجل الطويل المتمثلة في طريقة (Erbe)، وطريقة البنك الدولي، وطريقة بنك مورجن وطريقة (Cline)، وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم رأس المال المهرب إلى الخارج اليمن كان أعلى قيمة له في العام 2012، ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة السياسية، وعدم الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2012-2019م)، مما أدى إلى استمرارية ظاهرة تهريب رأس المال خلال فترة الدراسة، بقيم متفاوتة، ورغم أن هذه القيم لا تمثل حقيقة حجم رأس المال في الاقتصاد اليمني نتيجة لجوء أصحاب رؤوس الأموال؛ لأساليب تقليدية من خلال الصرافين، والتحايل في الفواتير التجارية، وعدم ظهورها في بيانات ميزان المدفوعات مما جعل عملية القياس لحجم رأس المال أكثر صعوبة، وتوصي هذه الدراسة بضرورة توفير البيئة الاستثمارية الآمنة، والمحفزة لرأس المال على الاستثمار في الاقتصاد الوطني، والحد من تهريب رأس المال اليمني للخارج بحثاً عن الأمان.

الكلمات المفتاحية: تقدير-رأس المال اليمني المهرب-الخارج -الأسباب-طرق العلاج.

Estimation of Yemeni Capital Smuggled Abroad During the Period 2019–2012 :Causes and Remedies

Abstract

This study aimed to estimate the volume of Yemeni capital that was smuggled abroad during the period from 2012 to 2019. To estimate this phenomenon, the short-term traditional measure was used, known as the Cuddington method, which relies on the errors and omissions item and short-term capital outflows. In addition, three long-term estimation methods were employed: the Erbe method, the World Bank method, the Morgan Bank method, and the Cline method.

The study concluded that the highest volume of capital smuggled from Yemen occurred in 2012, primarily due to the political crisis and economic instability during the 2012–2019 period. These conditions contributed to the persistence of capital flight throughout the study period, with varying amounts. Although these figures do not fully represent the actual volume of capital in the Yemeni economy—due to investors resorting to informal methods such as using money exchangers, invoice manipulation, and transactions that do not appear in official records.

Keywords: Capital flight, measures of capital flight, errors and omissions, capital flows, current account, banking sector reserves

المقدمة:

تعد ظاهرة تهريب رؤوس الأموال من الظواهر التي تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية خصوصاً، وتختلف أسباب هذه الظاهرة من بلد إلى آخر، ومن الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية، إضافة إلى رغبة المستثمرين الحصول على أعلى عائد، وللحد من المخاطر التي تواجهها رؤوس الأموال نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في معظم البلدان النامية، وتشير أدبيات التنمية الاقتصادية إلى ما تعانيه العديد من البلدان من ندرة في رؤوس الأموال، بالإضافة إلى معانات الكثير من البلدان النامية من الحلقة المفرغة للفقر؛ نتيجة انخفاض الدخل في تلك البلدان، وتعد اليمن من البلدان الأشد فقراً بالإضافة إلى ندرة رؤوس الأموال، إلا أن ظاهرة تهريب رؤوس الأموال فيها تعد ظاهرة مؤثرة على الاقتصاد اليمني مما يتطلب دراسة تطور هذه الظاهرة للوصول إلى حجم رؤوس الأموال التي تهرب من الاقتصاد اليمني، والأسباب التي تقف وراء تلك الظاهرة مع تقديم المعالجات التي يمكن أن تساهم في الحد من تلك الظاهرة.

مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد اليمني مثله مثل غالبية الدول النامية من ظاهرة تهريب رؤوس الأموال نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وسوء البيئة الاستثمارية في اليمن وعدم الاستقرار السياسي مما يحرم الاقتصاد اليمني من تلك الأموال رغم حاجة اليمن لها؛ لتعزيز النمو الاقتصادي المرغوب والتنمية الاقتصادية المستدامة، ورغم أن الحكومات اليمنية المتعاقبة قد استهدفت في برامجها توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على استثمارها في اليمن، إلا أن تلك البرامج ظلت أهدافاً على الورق وعجزت الحكومات عن توفير البيئة المحفزة لأصحاب رؤوس الأموال وبالتالي عدم القدرة على السيطرة على ظاهرة تهريب رأس المال الوطني وتنبؤ مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

ما حجم رأس المال المهرب في اليمن، وماهي الأسباب التي تقف وراء تلك الظاهرة؟ وكيف يمكن السيطرة عليها؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

إن موضوع ظاهرة تهريب رؤوس الأموال يمثل أهمية بالنسبة لاقتصاديات البلدان النامية عموماً واليمن خصوصاً باعتبار أنها تعاني من ندرة رأس المال، ومع ذلك أصبحت تشكل ظاهرة خطيرة على الاقتصاد اليمني لأنها تجفيف منابع رأس المال مما ينعكس سلباً على عملية النمو والتنمية، كما تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1- ندرة الدراسات التي تناولت الموضوع بحسب علم الباحث.

2- ستساعد هذه الدراسة متخذي القرار والقائمين على السياسة الاقتصادية في اليمن من استكشاف تلك الظاهرة، والتعرف على أسبابها ومعالجة الاختلالات الموجودة، وتوفير البيئة المناسبة التي تساعد على الحد من ظاهرة تهريب رأس المال الوطني، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير وقياس حجم رأس المال المهرب في الاقتصاد اليمني من خلال استخدام الأدوات العلمية في قياس تلك الظاهرة كطريقة البنك الدولي، وطريقة مورجن وطريقة كالين، بالإضافة إلى تحديد الأسباب التي تقف وراء تلك الظاهرة، وتقديم المقترحات التي يمكن أن تساعد على الحد من تلك الظاهرة.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضية الآتية:

1. عدم استقرار البيئة الاقتصادية في اليمن له علاقة ارتباط بتهريب رؤوس الأموال اليمنية إلى الخارج.

منهج الدراسة: استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت الدراسة على المراجع والدوريات المتوفرة باللغتين العربية والأجنبية، وكذا البيانات والإحصائيات والتقارير المحلية والدولية التي تناولت تشخيص واقع ظاهرة تهريب رؤوس الأموال الوطنية والأسباب التي تقف وراء تلك الظاهرة وآثارها على الاقتصاد اليمني، وتقديم المعالجات التي يمكن أن تساعد على الحد من تلك الظاهرة.

هيكل الدراسة: احتوت هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: الدراسات السابقة السابقة الإطار المفاهيمي المتعلق بظاهرة تهريب رؤوس الأموال وأسبابها وطرق قياسها، وتناول المبحث الثاني: واقع ظاهرة تهريب رؤوس الأموال وتقدير حجمها، ومخاطرها على الاقتصاد اليمني، وتختتم الدراسة بتقديم رؤية حول معالجة تلك الظاهرة والحد منها.

المبحث الأول: الدراسات السابقة والإطار المفاهيمي المتعلق بظاهرة تهريب رؤوس الأموال اليمنية:

أولاً: الدراسات السابقة:

1- دراسة عبدالرحمن وعباس، (2022) بعنوان قياس تهريب رؤوس الأموال في العراق، هدفت الدراسة إلى قياس رؤوس الأموال المهربة في العراق للفترة (2007-2019)، واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي والرياضي والكمي لقياس هذه الظاهرة، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع ظاهرة تهريب رؤوس الأموال في العراق خلال فترة الدراسة حيث بلغت 216 مليار دولار أمريكي وبمعدل سنوي يفوق 16 مليار دولار أمريكي.

2- دراسة هويدا ومحمود عبدالرزاق، (2019) بعنوان أهم طرق قياس تهريب رأس المال إلى الخارج، وهدفت الدراسة

1- مفهوم تهريب رؤوس الأموال:

تعد ظاهرة تهريب رؤوس الأموال من الظواهر التي تنتشر على نطاق واسع في كل الدول النامية، والدول المتقدمة على السواء، ولكن أسباب التهريب تختلف على نحو واضح بين المجموعتين. فغالباً ما تتم عمليات تهريب رؤوس الأموال في الدول المتقدمة على نحو قانوني وذلك كاستجابة لفروق العوائد والمخاطرة بين الداخل والخارج، أو كوسيلة لتنويع المحافظ المالية للمستثمرين بين المراكز المالية المختلفة في العالم، حيث يحاول المستثمرون تقليل المخاطر التي يتعرضون لها عن طريق تنويع محافظهم الاستثمارية من خلال الاستثمار ليس فقط في الأصول المحلية، وإنما أيضاً في الأصول الأجنبية، أما على مستوى الدول النامية، فيمكن تعريف تهريب رؤوس الأموال على أنه يضم كافة الأصول الخارجية المسجلة وغير المسجلة، بما في ذلك مشتريات الأصول المالية الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الأصول الحقيقية المملوكة للقطاعات البنكية وغير البنكية سواء أكانت عامة أم خاصة، وهو ما يسمى بالمفهوم الواسع بالتهريب، ويستند هذا التعريف إلى افتراض أنه لما كان رأس المال عنصراً نادراً في الدول النامية، فإن أي تدفق لرؤوس الأموال إلى الخارج - بغض النظر عن مصدره - يعد تهريباً لرأس المال، وهذا التعريف لا يساعد على التفرقة بين التدفقات العادية، والتدفقات غير العادية لرأس المال إلى الخارج، وتمثل تدفقات رأس المال الخاص من البلدان النامية إلى الخارج سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل، أم كانت استثمارات في حوافز الأوراق المالية أو في الأسهم تهريباً لرأس المال، ويستند هذا التعريف على ملاحظة أن البلدان النامية عادة ما تكون فقيرة في رأس المال؛ إذ تستكمل مدخراتها المحلية عادة بتمويل خارجي للقيام باستثمارات مخططة، ومن ثم فإن تدفق رأس المال إلى الخارج يقلل من الموارد المتاحة لهذه البلدان، ويمثل ضياعاً لنمو محتمل (عبد الوافي وحسين، 2016، ص 64).

وغالباً ما يتم تعريف تهريب رأس المال على أنه معاملة غير قانونية تحدث عندما يحتفظ التجار برأس المال في الخارج عن طريق تزوير المستندات التجارية، ويمكن أن يتم تهريب رأس المال عن طريق إصدار فواتير أقل من قيمة الصادرات و/أو فواتير أعلى من قيمة الواردات تعمداً. (Schneider, 2003, p6). وقد عرف بينو شنايدر (Schneider, 2003) تهريب رأس المال: بأنه ذلك الجزء من تدفق رأس المال المقيم إلى الخارج، والذي يحفره عدم اليقين الاقتصادي والسياسي، ويستند هذا التعريف إلى التعريف التقليدي الذي وضعه كيندلبرجر (1937) حيث يعد تهريب رأس المال بمثابة نقل حقيقي للموارد مدفوعاً بعدم اليقين هذا.

إلى معرفة أهم الطرق المستخدمة في قياس حجم رأس المال المهرب إلى الخارج، ومناقشة مزايا وعيوب كل طريقة على حدة، وقد توصلت الدراسة إلى أن طرق القياس المستخدمة في تحديد حجم رأس المال المهرب إلى الخارج تختلف باختلاف التعريف المستخدم، ولتعريف ظاهرة تهريب رأس المال وكذلك لاختلاف مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة الأم.

2- دراسة عبد الوافي وابن الطاهر، (2016) بعنوان تهريب رؤوس الأموال العربية والفرص التنموية الضائعة (في العالم العربي)، وهدفت الدراسة إلى تقدير رؤوس الأموال المهربة في البلدان العربية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ لتقدير رؤوس الأموال المهربة، وقد توصلت الدراسة إلى الأثر الكبير لتهريب رؤوس الأموال العربية على النمو في تلك البلدان، وعودة هذا التهريب إلى انتشار ظاهرة الفساد في تلك البلدان وعدم توفر البيئة الاستثمارية المناسبة.

4- دراسة (Al-basheer and others), (2016) بعنوان "Economic Determinants of Capital Flight in Jordan": هدفت الدراسة إلى دراسة محددات ظاهرة تهريب رؤوس الأموال في الأردن للفترة (2000-2013)، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي لتقدير العلاقة بين رؤوس الأموال المهربة وعدد من المتغيرات، مثل: الدين الخارجي، والحساب الجاري والتغير في الحسابات الرسمية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين تهريب رأس المال وحجم الدين الخارجي والضرائب والانفتاح الاقتصادي بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية مع معدل النمو الاقتصادي.

وباستعراض الدراسات السابقة يمكن القول بأن دراسة عبدالرحمن وعباس، (2022) ركزت على المقياس التقليدي قصير الأجل، أما دراسة هويدا ومحمد وعبدالرزاق، (2019) فقد اكتفت بترجمة واستعراض طرق قياس تهريب رأس المال إلى الخارج، بينما ركزت دراسة عبد الوافي وابن الطاهر، (2016) على تقدير ووصف ظاهرة تهريب رؤوس الأموال العربية وأثرها على اقتصاديات البلدان العربية بشكل إجمالي، وليس على مستوى كل بلد، بينما ركزت دراسة البشير على دراسة العلاقة القياسية بين ظاهرة تهريب رؤوس الأموال وعدد من المتغيرات لتحديد المحددات، بينما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تقدير رؤوس الأموال المهربة في اليمن بالطرق قصيرة وطويلة الأجل، إضافة إلى استهداف الدراسة تحديد أسباب ظاهرة تهريب رأس المال اليمني وطرح المعالجات للحد من هذه الظاهرة في الاقتصاد اليمني.

ثانياً: تهريب رؤوس الأموال المفهوم، الآثار، الأشكال والأسباب وطرق القياس:

وذلك من خلال الإقراض والاقتراض، في آن واحد، بين طرفين داخل وخارج الدولة. ويضاف إلى هذه الأدوات أداة أخرى لتهريب رؤوس الأموال، وهي تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، من خلال استيراد السلع المعمرة؛ ذلك أن المغالاة في معدل الصرف الأجنبي، مع وجود قيود على تحركات رؤوس الأموال، تؤدي إلى زيادة التوقعات حول نقص قيمة العملة مستقبلاً، واستجابة لهذه التوقعات، يقوم المستثمرون في هذه الدول، بزيادة وارداتهم من السلع المعمرة، والسلع الرأسمالية؛ لتحقيق أرباح حينما تتحقق توقعاتهم. (المطيري، والسقاي، 1999، ص38)

وعلى الرغم من أن تهريب رؤوس الأموال يتم أساساً بدافع الاستثمار في أصول خارجية، فإنه، عادة، ينظر إليه على أنه معاملة غير قانونية، وقد يرجع ذلك إلى أن تهريب رؤوس الأموال يعد مخالفة لقوانين الرقابة على انتقالات رأس المال المفروضة بواسطة السلطات. (سعد الدين ورزايقي، 2017، ص11).

2- الآثار السلبية لتهريب رؤوس الأموال:

1) الأثر على الاستثمار وفرص النمو في المستقبل:

يعكس تهريب رؤوس الأموال فروقاً بين معدلات العائد الخاص والعائد الاجتماعي على رأس المال المستثمر. ويعد رأس المال من العناصر الحيوية للتنمية في الدول النامية، وتهريب مثل هذا العنصر النادر، لن يساعد هذه الدول على أن تواجه الاحتياجات التمويلية لبرامج الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية. وكذلك من المعلوم أن نقص موارد الصرف الأجنبي سمة من السمات الشائعة في الاقتصاديات النامية. وحينما يستخدم النقد الأجنبي لتمويل عمليات تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، فإن مستويات الواردات سوف تتأثر، سواء كانت واردات رأسمالية أم وسيطة. وهذا ما يؤثر على مستويات نمو الناتج القومي لهذه الدول. (بولويز، حسين، 2016، ص ص 70-71).

2) الأثر على القاعدة الضريبية:

يؤدي تهريب رؤوس الأموال إلى الإقلال من الإيرادات الحكومية من نواح عديدة. فالآثار السلبية للتهريب على النمو تقلل من القاعدة الضريبية، ومن حصيلة الضرائب. وكذلك فإن تهريب رؤوس الأموال يقلل من رصيد الثروة والدخول، مما يعني تآكل القاعدة الخاضعة للضريبة.

ويؤدي انخفاض القاعدة الضريبية إلى مزيد من عجز الميزانية العامة للدولة، ومن ثم الميل نحو المزيد من الاقتراض؛ للوفاء باحتياجات الإنفاق العام. وإذا لم تكن مصادر الاقتراض المحلي كافية، فقد تلجأ الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب سهلة التحصيل، مثل: ضريبة المبيعات، أو قد تلجأ الحكومة إلى التمويل التضخمي، على أن لجوء

(Schneider,2023,p3) ويمكن تعريف تهريب رؤوس الأموال على أنه: يضم كافة الأصول الخارجية المسجلة وغير المسجلة، بما في ذلك مشتريات الأصول المالية الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الأصول الحقيقية المملوكة للقطاعات.

ويقصد بتهريب رؤوس الأموال بأنه: عملية خروج الأموال عن طريق القطاع الخاص والأفراد وإيداعها واستثمارها في الخارج على الرغم من حظر التحويل الذي تفرضه نظم الرقابة على الصرف، أي أن كل مال خرج من الاقتصاد المحلي عن طريق غير رسمي تحظره القوانين والأنظمة النافذة يعد تهريباً، ويؤكد الاقتصاديون على أن ظاهرة تهريب الأموال من البلدان النامية إلى الخارج تكثر عادة في حالة الدول التي تطبق نظم الرقابة على الصرف، وهي تعود غالباً إلى نقشي الرشوة والفساد الإداري في هذه الدول، وإلى انتشار عمليات السمسرة غير النظامية واكتساب الثروة بشكل غير مشروع.

ويرى الباحث أن السبب الرئيس في تهريب رأس المال إلى الخارج، هو التدخل الحكومي في حركة رأس المال، حيث تلجأ بعض الحكومات في الدول النامية، إلى فرض قيود على حركة رأس المال، دخولاً وخروجاً. ومن المعلوم أن رأس المال يبحث دائماً عن العائد الأعلى في أي مكان في العالم، لذا فإن القيود على حركة رأس المال في بلد ما، مع وجود فرص أفضل في أماكن أخرى من العالم؛ ستؤدي حتماً إلى تهريب رأس المال.

وتوجد سبل عديدة لتهريب رأس المال إلى الخارج، فقد يتم التهريب بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، كما قد تتضمن العملية أكثر من طرف، وفي بعض الأحيان أكثر من دولة، وذلك قبل أن تصل رؤوس الأموال إلى الدولة المقصودة، ولعل أبسط أشكال تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج هو التهريب في شكل نقدي، سواء في صورة عملة محلية أو أجنبية، وربما يكون الدافع الأساسي للتهريب بهذه الطريقة هو السرية، حيث قد تتمثل هذه الأموال في المعاملات التجارية غير القانونية، أو الرشاوى، أو التهريب الضريبي، كما قد يتم تهريب رؤوس الأموال من خلال التهريب السلي، وكذلك من المتعارف عليه أن الرشاوى والعمولات على الصفقات الضخمة من الأمور الشائعة في الأعمال التجارية الدولية، والتي غالباً ما تجد طريقها إلى الخارج؛ خشية انكشاف أمرها، كذلك فقد يشارك المصدرون والمستوردون في عملية تهريب الأموال، وذلك من خلال عمليات تزيف الفواتير في معاملات التجارة الخارجية، إما من خلال المغالاة في قيمة الواردات، أو من خلال بخس قيمة الواردات، كما قد تتم عمليات التهريب، من خلال الترتيبات المتبادلة بين المقيمين في دولتين أو أكثر،

يخفى أن ذلك ينعكس بشكل مباشر على قيمة حصيد الصادات والمدفوعات، فتقل عن الواردات في ميزان المدفوعات.

5. إيداع بعض أموال حصيد مدخرات العاملين بالخارج في بنوك خارجية، وعدم استفادة الدولة من هذه الأموال، التي لم تدخل إلى البلاد من البداية، ومن ثم لم تخرج منها، إلا أنها تبدو في حكم الأموال المهربة، لعدم قدرة البلاد على الاستفادة منها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

4- أسباب تهريب الأموال:

1. انتشار الفساد السياسي والإداري، والرشوة، ومصادر الكسب غير المشروع، وضعف أجهزة الرقابة، واستغلال النفوذ السياسي، والعمولات، والسمسرة، والتربح من الوظائف العامة؛ وهذا ما يدعو إلى إبعاد هذه الأموال عن المخاطرة الداخلية، التي يمكن أن تتعرض لها في حالة تعقب السلطات الأمنية والرقابية لها في المستقبل.

2. تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية، وخاصة في فرض قيود على حركة رأس المال من الدولة وإليها، مع وجود فرص أفضل، ومشجعة للاستثمار في الدول الأجنبية، مثل: الأمان من المخاطر، وارتفاع معدلات الأرباح والفوائد على الودائع، ووجود نظم تأمين على الودائع، ونظم سرية الحسابات المصرفية، وتعدد وتنوع فرص الاستثمار، وعدم وجود ضرائب مرتفعة على دخول غير المقيمين، مع وجود استقرار سياسي، واقتصادي، واجتماعي، ومناخ مناسب للاستثمار بشكل عام.

3. وجود ركود أو كساد اقتصادي في الدول النامية، وارتفاع أعباء الفائدة على القروض، وانخفاض العائد الحقيقي على الودائع في ظل التضخم، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، وارتفاع أعباء الضرائب المباشرة وغير المباشرة... الخ (السقا، 2012، ب.ص).

5- طرق قياس رؤوس الأموال المهربة:

(1) طريقة قياس تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج في الأجل القصير:

تعرف هذه الطريقة بالطريقة المباشرة لقياس حجم رأس المال المهرب إلى الخارج، والتي وضعها Cuddington عام 1986، وتستخدم هذه الطريقة في القياس، إما بيانات ميزان المدفوعات (BOP) أو بيانات بنك التسوية الدولي (BIS) كما تعتمد هذه الطريقة في قياس حجم رأس المال المهرب إلى الخارج على تدفقات رأس المال الخارجية في الأجل القصير فقط، أو كما تعرف بالأموال الساخنة "Hot money" والتي تتم بواسطة القطاع الخاص غير البنكي، وقد وجد أن هذه الأموال تتأثر بشكل كبير جداً تجاه كل من الاضطرابات، والأزمات السياسية والتغيرات الاقتصادية الطارئة لرأس

الحكومة إلى التمويل التضخمي، سوف يؤدي إلى مزيد من تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

(3) الأثر على السياسة النقدية:

قد يكون الأثر الكامن لتهريب رؤوس الأموال على السياسة النقدية خطيراً، خصوصاً في أوقات الأزمات، فالأزمات السياسية أو الاقتصادية سوف يترتب عليها مزيداً من تهريب رؤوس الأموال، ولمواجهة هذا التهريب قد تتخذ مجموعة من الإجراءات؛ لتعديل أدوات السياسة النقدية، بما فيها التعديل السريع لمعدلات الفائدة والصراف الأجنبي، فإذا كان معدل الفائدة حراً يخضع لظروف العرض والطلب، فإن التوقعات المتزايدة حول تخفيض قيمة العملة، سوف تدفع معدلات الفائدة إلى الارتفاع، وذلك لمحاولة تقليل تهريب رؤوس الأموال. كما قد يترتب على ذلك تدهور الاحتياطيات الدولية للدولة لمحاولة تثبيت معدل الصراف، وما يصاحب ذلك من انخفاض في عرض النقود.

(4) الآثار التوزيعية لتهريب رؤوس الأموال:

يمكن توضيح الآثار التوزيعية لتهريب رؤوس الأموال، من خلال تحركات معدل الصراف الأجنبي. فمن المعلوم، أن معدل الصراف الأجنبي، بشكل عام، مغالٍ فيه، في حالة الدول النامية، ويفرض تهريب رؤوس الأموال ضغوطاً نحو تعديل معدلات الصراف؛ لتخفيض قيمة العملة المحلية، والعكس في حالة الأصول المقدمة بالعملة المحلية.

وكذلك يمكن توضيح هذه الآثار من الناحية الضريبية، حيث يؤدي تهريب رؤوس الأموال إلى جعل النظام الضريبي غير عادل في توزيع الأعباء الضريبية، إذ سيقع معظم العبء الضريبي على الأفراد ذوي الدخل المنخفضة. (بولويز وابن الظاهر، 2016، ص 64-67).

3- الأشكال المختلفة لتهريب الأموال إلى الخارج (عبود، 2006، ص 137):

1. إيداع الأموال الناتجة عن عمليات أو نشاطات ممنوعة قانوناً، في البنوك الخارجية، مثال: ذلك الأموال الناتجة عن التهريب والمتاجرة في السلع الممنوعة قانوناً، ومعاملات الأسواق السوداء وغيرها.

2. إيداع مبالغ نقدية من قيمة الديون الخارجية المقترضة من الخارج، بأسماء أفراد في بنوك أجنبية في شكل عمولات أو رشاي، في حالة صفقات استيراد المواد الغذائية، وصفقات السلاح، والبتروك وغيرها.

3. إنشاء فروع لشركات أجنبية وهمية؛ لتحويل الأموال إلى الخارج.

4. التلاعب في قيم فواتير الصادرات والواردات، بالاتفاق بين المصدرين والمستوردين، وإيداع الفرق بين القيم الحقيقية المدونة بالفواتير في حسابات أفراد بالبنوك الأجنبية، ولا

2) طريقة قياس تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج في الأجل الطويل:

هناك العديد من الطرق لقياس تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج في الأجل الطويل، ويطلق عليها بالطرق غير المباشرة ومن هذه الطرق: (هويديا وآخرون، 2019، ص 64-69):

الطريقة الأولى: معادلة (Erbe, 1985) لتقدير حجم رأس المال المهرب إلى الخارج، لقد وضعت Susanne Erbe طريقة لتقدير حجم رأس المال المهرب إلى الخارج والتي تعرف بطريقة Erbe، وقد أوضحت Erbe أن تقدير تهريب رأس المال يتم باستخدام إحصاءات ميزان المدفوعات، وهي طريقة يتم استخدامها بشكل متكرر، وتتمثل هذه الطريقة في مقارنة التغير في إجمالي المديونية الخارجية المسجلة رسمياً في ميزان المدفوعات مع كل من العجز في الحساب الجاري، وتراكم احتياطات النقد الأجنبي، فإذا تجاوز التغير في إجمالي المديونية الخارجية كل من عجز الحساب الجاري والزيادة في احتياطات النقد الأجنبي، فإن ذلك يعني أنه تم استغلال الموارد الخارجية لأغراض أخرى وهي بالتحديد تصدير رأس المال الخاص، أي "تهريب رأس المال 1" وبناء على طريقة Erbe لتقدير حجم الأموال المهربة إلى الخارج فإن معادلة تهريب رأس المال يمكن كتابتها على النحو التالي:

تهريب رأس المال = التغير في المديونية - العجز في الحساب الجاري + الزيادة في الاحتياطات من النقد الأجنبي.

الطريقة الثانية: معادلة البنك الدولي (World Bank 1985) لتقدير حجم رأس المال المهرب إلى الخارج: وضع البنك الدولي في عام 1985 معادلة لتقدير حجم رؤوس الأموال المهربة إلى الخارج، وذلك من خلال طرح تدفقات رؤوس الأموال المهربة إلى الخارج من تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، (استخدامات الأموال - مصادر الأموال) وتتكون استخدامات الأموال من: عجز الحساب الجاري وزيادة حجم الاحتياطي، كما يقصد بمصادر الأموال: الزيادة في المديونية الخارجية، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تصبح صيغة المعادلة، كالتالي:

$$CF = \Delta D + NFDI - CA - \Delta R$$

حيث الرموز تعني:

$$CF = \text{تهريب رؤوس الأموال}$$

$$\Delta D = \text{التغير في الدين الخارجي القائم}$$

$$NFDI = \text{صافي الاستثمار الأجنبي المباشر}$$

$$CA = \text{عجز الحساب الجاري}$$

$$\Delta R = \text{التغير في الاحتياطات الدولية}$$

المال، وذلك مثل ارتفاع معدل الضرائب، وفرض قيود على حركة رؤوس الأموال أو حدوث انخفاض كبير في قيمة العملة المحلية بالإضافة إلى التضخم الفعلي الحاد أو المتوقع ولقد اعتمد Cuddington على بيانات بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات للدولة عند حساب حجم رأس المال المهرب منها وتدفقات رؤوس الأموال للقطاع الخاص غير البنكي، حيث أوضح أن قياس تهريب رأس المال للخارج يواجه مشكلة حادة، خاصة في الدول التي تضع قيوداً على حركات رأس المال منها؛ وتتمثل هذه المشكلة في عدم تسجيل تدفقات رأس المال إلى الخارج لذلك يمكن الاستدلال على هذه التدفقات غير المسجلة من خلال تضخم بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات (هويديا وآخرون، 2019، ص 63-69). ويمكن صياغة معادلة (Cuddington) لقياس تهريب رأس المال إلى الخارج في الأجل القصير كما يلي:

$$CF = EO + P$$

حيث الرموز تعني:

$$EO = \text{بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات}$$

$P =$ بنود تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الخارج. وتتميز طريقة قياس رأس المال المهرب إلى الخارج في الأجل القصير بالبساطة والسهولة في كيفية الحساب؛ حيث إنها تعتمد وبشكل أساسي على بيانات بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات، ويعاب على هذه الطريقة الآتي: (هويديا وآخرون، 2019، ص 63-64)

أ- إنها تعتبر جميع التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل تهريباً لرؤوس بالرغم من أنها قد تشمل أيضاً على تحركات عادية لرأس المال.

ب- الاعتماد على التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل فقط، بدلاً من الاعتماد على جميع التدفقات الخارجية التي يقوم بها القطاع الخاص، وبالتالي فهو يستبعد التدفقات الرأسمالية للقطاع المصرفي من الحساب، ومن ثم تكون مؤشرات تهريب رأس المال إلى الخارج وفق هذه الطريقة، أقل من تلك التي يتم تقديرها وفق طريقة البنك الدولي.

ت- الاعتماد بشكل أساسي على بيانات بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات في تقدير حجم رأس المال المهرب، وهو ما يعطي نتائج مضللة للقياس حيث إن بند السهو والخطأ لا يقتصر فقط على التدفقات غير المسجلة لرؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج، بل قد يضم بعض العناصر الأخرى كما أن هناك بعض أشكال التهريب لرأس المال والتي لا تظهر مطلقاً في بند السهو والخطأ، مثل: تزيف فواتير الصادرات والواردات خاصة إذا ما تم الاحتفاظ بإيرادات هذه المعاملات التجارية في الخارج.

إيرادات عوائد الاستثمار أقل بكثير من معدل أسعار الفائدة في السوق، وفسر ذلك بانخفاض إيرادات الاستثمار مقارنة بمعدلات الفائدة، مما يؤدي إلى تهريب رأس المال في تلك البلدان، نتيجة تفضيلات المقيمين الحصول على أصول مالية خارجة عن سيطرة السلطات المحلية، وبالتالي لم يتم تسجيل دخل الاستثمار في بيانات ميزان المدفوعات بشكل كامل، وهذا يعني وجود تدفقات لرؤوس الأموال إلى الخارج، وهو ما يمثل رؤوس الأموال المهربة.

وقد احتسب إجمالي تدفقات رؤوس الأموال من خلال جمع رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل.

حيث قام بالاحتساب لهما من خلال الصياغة الآتية:

رأس المال طويل الأجل = الاستثمار في محفظة الأوراق المالية + استثمار القطاع الرسمي للمقيمين + الودائع البنكية + استثمار القطاعات الأخرى.

رأس المال قصير الأجل = الاستثمار في محفظة الأوراق المالية + استثمار القطاع الرسمي للمقيمين + الودائع البنكية + استثمار القطاعات الأخرى + الاحتياطيات.

كما عمل على احتساب رؤوس الأموال غير المسجلة من خلال المقارنة بين قيمة الدين الخارجي من واقع بيانات البنك الدولي وبنك التسوية الرسمي (OECD) وقيمة الدين الخارجي من واقع بيانات ميزان المدفوعات. ومن ثم أضاف بند السهو والخطأ وذلك كتعديل للتقدير.

وقد خرج بالصياغة النهائية لحساب حجم تهريب رأس المال التالية:

تهريب رؤوس الأموال = إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج - التدفقات العادية لرؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج.

المبحث الثاني: تقدير حجم رؤوس الأموال المحلية المهربة في الاقتصاد اليمني وأسبابها وطرق الحد منها:

أولاً: تقدير حجم رؤوس الأموال المحلية المهربة في الاقتصاد اليمني:

سبقت الإشارة في المبحث السابق لطرق قياس ظاهرة رؤوس الأموال، ونظراً لعدم توفر البيانات الإحصائية لبعض الطرق فستعتمد هذه الدراسة أربع طرق تتمثل في طريقة السهو والخطأ، وطريقة البنك الدولي، وطريقة مورجان، وطريقة كالين وفقاً للبيانات المتاحة للباحث، أما بالنسبة لطريقة دولي فيصعب استخدامها كونها تتطلب بيانات والسعة يصعب الحصول عليها من مؤشرات إحصائيات ميزان المدفوعات المتوفرة في اليمن، كون هذه الطريقة تعتمد على بيانات المحافظ الاستثمارية طويلة وقصيرة الأجل والتي لا تتوفر ضمن بيانات ميزان المدفوعات.

الطريقة الثالثة: معادلة بنك مورجان (Morgan guaranty com 1986) لتقدير حجم رأس المال المهرب إلى الخارج: وفي هذه الطريقة تم استخدام نفس صيغة المعادلة التي وضعها البنك الدولي؛ لتقدير حجم رأس المال المهرب إلى الخارج مع إضافة بند آخر وهو الأصول الخارجية المملوكة للبنوك الخاصة، لتصبح الصياغة على النحو الآتي:

$$CF = \Delta D + NFDI - CA - \Delta R - BSFA$$

حيث يعني الرمز: BSFA الأصول الخارجية المملوكة للبنوك.

الطريقة الرابعة: معادلة كالين (Cline 1987): حيث استخدم Cline معادلة مورجان؛ لتقدير حجم رؤوس الأموال المهربة، واستبعد من تلك المعادلة دخول الاستثمارات المباشرة المعاد استثمارها في الداخل والخارج، بالإضافة إلى دخول الاستثمارات الأخرى غير المباشرة، كدخول السياحة والسفر؛ لعدم خضوعها لسيطرة السلطات؛ لتصبح المعادلة على النحو الآتي:

$$CF = \Delta D + NFDI - CA - \Delta R - BSFA - RFDII - OTI$$

وتعني الرموز الآتي:

RFDII = دخول الاستثمار المباشر المعاد استثمارها.

OTI = دخول الاستثمارات الأخرى.

وما يميز هذه الصياغة شمولها على بنود أوسع للتحويلات الرأسمالية للخارج سواء ما يخص تحويلات القطاع الرسمي أو تحويلات القطاع الخاص، ويطلق على هذه الطريقة بطريقة البواقي لحساب تدفقات رؤوس الأموال للمقيمين إلى خارج الدولة.

ويعاب على تلك الطرق اعتمادها على البواقي من خلال حساب الفرق بين مصادر الأموال واستخداماتها مما قد يضاعف من خطأ القياس المرتبط بتلك التدفقات.

الطريقة الخامسة: طريقة (Dooley, 1988): تمثل هذه الطريقة من أدق الطرق المستخدمة في قياس حجم رؤوس الأموال المهربة إلى الخارج، إلا أنها تعد أكثر الطرق تعقيداً، حيث طورت عملية قياس تهريب رأس المال إلى الخارج في الأجل الطويل من خلال الصياغة التالية:

$$CF = T0 - (R / I)$$

حيث تعني الرموز الآتي:

CF = تهريب رؤوس الأموال.

OT = إجمالي تدفقات رؤوس الأموال.

R = عوائد الاستثمار.

I = معدل الفائدة السوقي السنوي.

وقد تبين لـ (Dooley) عند تطبيقه هذه الصياغة على عدد من الدول النامية لقياس عوائد الاستثمار في تلك البلدان أن

أسهل طريقة يمكن من خلالها تقدير حجم تهريب رؤوس الأموال من اليمن إلى الخارج للوصول إلى مؤشر لقياس هذه الظاهرة، وقد استخدم هذا المؤشر في عدد من الدراسات لتقدير رؤوس الأموال المهربة في عدد من البلدان النامية وبالرجوع إلى البيانات المنشورة عن اليمن يتضح حجم تهريب رأس المال في اليمن من خلال الجدول الآتي.

جدول (1) قياس حجم تهريب رأس المال في اليمن للفترة 2012-2021 وفق طريقة (Cuddington) (المبالغ بالمليون دولار)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السهم والخطأ	1490	717	328	278	498	589	589	381
تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الخارج	1538.1	2166.5	2573.9	256.1	0	0	0	0
رؤوس الأموال المهربة	3028.1	2883.5	2901.9	534.1	498	589	589	381
معدل النمو %		0.05-	0.01	0.82-	0.07-	0.18	0.00	0.35-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوي 2013-2021م.

نظراً لما يعانيه المقياس السابق من قصور تم تطوير مقياس جديد من قبل البنك الدولي لتقدير حجم تهريب رؤوس الأموال، وسيتم تقدير الأموال المهربة من اليمن إلى الخارج للوصول إلى مؤشر أفضل لقياس هذه الظاهرة، حيث استخدم هذا المؤشر في عدد من الدراسات لتقدير رؤوس الأموال المهربة في عدد من البلدان النامية وبالرجوع إلى البيانات المنشورة عن اليمن يتضح حجم ظاهرة رؤوس الأموال كما هو وارد في الجدول (2).

1. تقدير حجم رؤوس الأموال المهربة وفقاً لطريقة السهو والخطأ:

يعد هذا الأسلوب من الطرق التقليدية لحساب الثروات بالطرق المستخدمة في تقدير ظاهرة تهريب رؤوس الأموال من ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، وتعد من أقدم الطرق لقياس رؤوس الأموال المهربة حيث تقوم هذه الطريقة بإدراج بند "السهو والخطأ" ضمن تقديرات الأموال المهربة، وهي

جدول (1) قياس حجم تهريب رأس المال في اليمن للفترة 2012-2021 وفق طريقة (Cuddington) (المبالغ بالمليون دولار)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السهم والخطأ	1490	717	328	278	498	589	589	381
تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الخارج	1538.1	2166.5	2573.9	256.1	0	0	0	0
رؤوس الأموال المهربة	3028.1	2883.5	2901.9	534.1	498	589	589	381
معدل النمو %		0.05-	0.01	0.82-	0.07-	0.18	0.00	0.35-

وبتحليل نتائج الجدول (1) يلاحظ مدى تنامي ظاهرة تهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج فبالرغم من تراجع هذه الظاهرة خلال الفترة 2012-2015 حيث تراجعت من 3 مليار دولار عام 2012 إلى 2.88 يتم التأكد من الرقم مليون دولار عام 2013 م لتعود للتنامي من جديد خلال العام 2014 إلى 2.9 مليار دولار وعادت لتتذبذب صعوداً وهبوطاً في السنوات 2015-2019، وبلغت بالمتوسط 523.3 مليون دولار خلال الأربع السنوات الأخيرة للدراسة.

2. تقدير حجم رؤوس الأموال المهربة في الاقتصاد اليمني وفقاً لطريقة البنك الدولي:

جدول (2) قياس رأس المال المهرب في اليمن للفترة 2012-2019 وفق طريقة البنك الدولي (المبالغ بالمليون دولار)

السنة	المدىونية الخارجية	التغير في حجم المديونية الخارجية	ΔR التغير في الاحتياطيات الأجنبية	NFDI صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	CA الحساب الجاري	CF حجم الأموال المهربة
2012	7240	1159	-1626	531	-334.6	3650.6
2013	7246	6	815.2	133.6	-1530.5	854.9
2014	7266	20	887.4	33.1	-1570.4	736.1
2015	6884	-382	2571	15.4	-2655.5	-282.1
2016	6768	-116	1093	0	-1860.1	651.1
2017	6656.6	-111.4	-6.5	0	-1209.7	1104.8
2018	6547	-109.6	12.8	0	-811.5	689.1
2019	6439.3	-107.8	1592	0	-1715.1	15.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوي 2013-2021م.

2011 مما أدى إلى قلق لدى أصحاب رؤوس الأموال ونزوحهم إلى الخارج، بينما يشير هذا المقياس إلى استمرار ظاهرة تهريب رأس المال في الأعوام 2013 و2014 حيث بلغت على التوالي (854.9 و736.1) مليون دولار لتتراجع قيمة الأموال المهربة إلى (-282.1) مليون دولار عام 2016

وبتحليل نتائج الجدول (2) يلاحظ أن ظاهرة تهريب رأس المال في عام 2012 قد شكلت أعلى قيمة حيث بلغت (3.7) مليار دولار وهذه القيمة تقترب من المؤشر السابق، ويرى الباحث أن ارتفاع قيمة الأموال المهربة في هذا العام يعود للأزمة السياسية التي عانتها اليمن في الأعوام 2010 و

الجاري بسبب استئناف صادرات النفط من جديد عبر موانئ حضرموت إضافة إلى تراجع رصيد الدين الخارجي وبالتالي متطلبات خدمته.

3. تقدير حجم رؤوس الأموال المهربة في الاقتصاد اليمني وفقاً لطريقة مورجان:

باستخدام طريقة مورجان لقياس حجم رأس المال المهرب في الاقتصاد اليمني كما هو في الجدول (3).

جدول (3) قياس رأس المال المهرب في اليمن للفترة 2012-2019 وفق طريقة مورجان (المبالغ بالمليون دولار)

السنة	المديونية الخارجية	ΔD التغير في حجم المديونية الخارجية	ΔR التغير في الاحتياطيات الأجنبية	NFDI صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	CA عجز الحساب الجاري	BSFA الأصول الخارجية المملوكة للبنوك	CF حجم الأموال المهربة
2012	7240	1159	-1626	531	-334.6	2166.6	1484
2013	7246	6	815.2	133.6	-1530.5	2199.3	-1344.4
2014	7266	20	887.4	33.1	-1570.4	217.2	518.9
2015	6884	-382	2571	15.4	-2655.5	225	-507.1
2016	6768	-116	1093	0	-1860.1	2326.7	-1675.6
2017	6656.6	-111.4	-6.5	0	-1209.7	2127.9	-1023.1
2018	6547	-109.6	12.8	0	-811.5	2232.7	-1543.6
2019	6439.3	-107.8	1592	0	-1715.1	277.8	-262.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوي 2013-2021م.

الخارج، بينما يشير هذا المقياس إلى تراجع ظاهرة تهريب رأس المال في العام 2013 إلى (1.3) مليار دولار لتعود للارتفاع في الأعوام التالية إلى (518.9) مليون دولار، ثم تحقق قيم سالبة في بقية الأعوام محل الدراسة.

4. تقدير رأس المال المهرب بالاقتصاد اليمني وفق معادلة كالين (1987):

جدول (4) قياس رأس المال المهرب في اليمن للفترة 2012-2019 وفق طريقة كالين (المبالغ بالمليون دولار)

السنة	المديونية الخارجية	ΔD التغير في حجم المديونية الخارجية	ΔR التغير في الاحتياطيات الأجنبية	NFDI صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	CA الحساب الجاري	RFDI دخول الاستثمار المباشر المعاد استثمارها	OTI دخول الاستثمارات الأخرى	CF حجم الأموال المهربة
2012	7240	1159	-1626	531	-334.6	0	976.7	507.3
2013	7246	6	815.2	133.6	-1530.5	0	119.9	-1464.3
2014	7266	20	887.4	33.1	-1570.4	0	0	518.9
2015	6884	-382	2571	15.4	-2655.5	0	0	-507.1
2016	6768	-116	1093	0	-1860.1	0	280	-1955.6
2017	6656.6	-111.4	-6.5	0	-1209.7	0	245	-1268.1
2018	6547	-109.6	12.8	0	-811.5	0	211	-1754.6
2019	6439.3	-107.8	1592	0	-1715.1	0	-568.4	305.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوي 2013-2021م.

1. عدم الاستقرار السياسي وتتابع الأزمات السياسية والحروب في اليمن؛ مما تسبب في عدم اطمئنان أصحاب رؤوس الأموال وبحثهم عن أماكن آمنة للاستثمار.

2. البيئة الاستثمارية خلال فترة الدراسة رغم تواضعها في الأصل ومن أهم العناصر التي يمكن الإشارة إليها الآتي:

أ. عدم توفر الإرادة السياسية الجادة لتوفير البيئة الملائمة للاستثمار، والعمل على تذليل الصعاب أمام تحقيق الأهداف المرسومة للاستثمار بالرغم من أن البرامج الحكومية المتابعة في اليمن ركزت على توفير البيئة الاستثمارية المناسبة للاستثمار إلا أنها ظلت حبراً على ورق ولم تخرج إلى حيز التنفيذ.

ب. عدم توفر الحوافز الضريبية والإعفاءات الموجهة لتلبية احتياجات المستثمرين وتشجيع الاستثمار في اليمن حيث صار القانون رقم (17) لسنة 2010م بشأن ضريبة الدخل هو القانون المنظم للإعفاءات الضريبية وتم إلغاء كافة الإعفاءات الضريبية والجمركية التي كان ينص عليها قانون الاستثمار رقم (22) لسنة 2002م واستبداله بقانون الاستثمار رقم (15) لسنة 2010م الذي ألغى كافة الحوافز والإعفاءات الضريبية للمشاريع الاستثمارية مما دفع بكثير من المستثمرين المحليين إلى توجيه استثماراتهم إلى خارج اليمن وتهريب رؤوس الأموال.

ت. إن السياسة الاقتصادية في اليمن كانت سياسة مثبطة وطاردة للاستثمار المحلي والأجنبي وأدت إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى دول الجوار التي تتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي ناهيك عن أن تلك البلدان تقدم مزايا استثمارية جاذبة للاستثمار.

3. النقص الحاد في البنية التحتية كالطاقة والطرق وخدمات البنية التحتية المختلفة مما حمل المستثمرين اليمنيين أعباء في توفير الطاقة بتكاليف عالية وما لهذا الأمر من انعكاس على مراكز التكلفة في تلك المشاريع وارتفاع تكلفة الوحدة الإنتاجية وعدم القدرة على منافسة المنتج الأجنبي مما دفع أصحاب رأس المال إلى النزوح إلى خارج اليمن.

4. انتشار ظاهرة الفساد السياسي والإداري حيث تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى أن اليمن حصلت على 13 درجة في مؤشرات مدركات الفساد لعام 2024 حيث جاءت على ذيل البلدان وكانت في المرتبة 177 من 181 على مستوى العالم، إضافة إلى ضعف أجهزة الأمن والقضاء، واستغلال النفوذ؛ مما يعرض أصحاب رؤوس الأموال للابتزاز والمضايقة المستمرة وهذا الأمر يدفعهم للبحث عن الأمان لرؤوس أموالهم وتهريب أموالهم إلى الخارج.

5. تعرض عدد من منشآت القطاع الخاص للدمار بسبب الحرب والعدوان؛ مما أدى إلى تثبيط المستثمرين عن

وبتحليل الجدول رقم (4) لتقدير حجم رأس المال في الاقتصاد اليمني وفق طريقة كالين يلاحظ أن ظاهرة تهريب رأس المال في عام 2012 تراجعت مقارنة بالثلاثة المقاييس السابقة وتشكل أعلى قيمة خلال فترة الدراسة حيث بلغت (507.3) مليون دولار يعود السبب إلى دخول الاستثمارات الأخرى، بينما حققت قيمة سالبة للسنوات 2013-2018م لتعود لتحقيق قيمة موجبة (305.9) عام 2019 نتيجة تحقيق الاستثمارات الداخلة قيمة سالبة.

وبالمقارنة بين الأربع الطرق يلاحظ تفاوت النتائج التي تم التوصل إليها سواء من خلال المقياس قصير الأجل أو المقاييس طويلة الأجل وفي تقدير الباحث أن تلك المؤشرات غير منطقية وقد يعود السبب إلى: عدم دقة البيانات الإحصائية لميزان المدفوعات المنشورة التي اعتمد عليها الباحث من جانب، ومن جانب آخر إلى تعطيل دور الجهاز المصرفي اليمني نتيجة الانقسام الحادث في السلطة النقدية ابتداء من عام 2018، وتعطيل وظيفة السويفت وعدم قدرة البنوك الواقعة في المحافظات الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء على تحويل وتلقي الأموال بالنقد الأجنبي، ولجوء القطاع الاستثماري والتجاري إلى الطرق التقليدية في تحويل الأموال عبر الصيرافة من خلال وكلائهم في الخارج.

كما أن الباحث يعتقد أن عدم منطقية نتائج التقدير التي تم التوصل إليها وفق الصيغ السابقة لرؤوس الأموال المهربة قد يعود: لتدقق المساعدات النقدية والعينية والمساعدات النفطية من البلدان والمنظمات، إضافة إلى الودائع التي قدمتها بعض البلدان لفرع البنك المركزي في عدن مما أدى إلى تكييف بيانات ميزان المدفوعات وعدم اتساقها وتعبيرها عن تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة من جانب، ومن جانب آخر الحد من عجز الحساب الجاري مما يؤثر سلباً في مصداقية المقاييس السابقة وعدم دقة النتائج.

كما أن هناك سبباً آخر يتمثل في أن البيانات المنشورة لا زالت عبارة عن تقديرات أولية لا تعكس الواقع مما يقلل من دقة المؤشرات التي تم التوصل إليها، ومع ذلك يمكن الاستفادة من تلك الدراسة كمؤشرات أولية يمكن أن تفتح الطريق تجاه الباحثين اليمنيين لدراسة هذه الظاهرة لما لها من أهمية بالنسبة للاقتصاد اليمني.

ثانياً: أسباب تهريب رؤوس الأموال في الاقتصاد اليمني:

سبق الإشارة إلى الأسباب التي تقف وراء عملية تهريب رؤوس الأموال عموماً وحاول الباحث في هذا الجزء الوقوف على العوامل المشتركة التي يشترك فيها الاقتصاد اليمني مع البلدان الأخرى، مع التركيز على العوامل التي يمكن أن ينفرد بها الاقتصاد اليمني، ومن الأسباب التي يعتقد الباحث أنها تقف وراء عملية تهريب رؤوس الأموال في اليمن ما يلي:

للحد من الصعوبات التي يعاني منها أصحاب رؤوس الأموال، والأسباب الكائنة وراء تهريب رأس المال من اليمن يمكن تقديم المعالجات والمقترحات الآتية:

1. أن تعمل الحكومة اليمنية على توفير المناخ المناسب للمستثمر الوطني بحيث تصبح البيئة الاستثمارية في اليمن جاذبة لاستقرار رؤوس الأموال الوطنية، وتعزيز من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وبما يعزز من النمو الاقتصادي في اليمن، ويوفر الفرص التشغيلية للحد من البطالة وتوليد فرص الدخل.

2. ينبغي على الحكومة اليمنية اتخاذ سياسات اقتصادية كلية قائمة على تشخيص الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد اليمني، وصياغة السياسات الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي والخارجي التي تساعد على إحداث التوازن الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتهئية البيئة الاقتصادية المناسبة والمحفزة للاستثمار الوطني، والحد من تهريبه نحو الخارج بحثاً عن البيئة الاقتصادية المستقرة.

3. بناء سياسة استثمارية جيدة، مع مراعات إعادة النظر في كافة مكونات السياسة العامة (تعليمية، قضائية، أمنية،... إلخ)، وبما يحقق عملية الاتساق بين السياسة الاستثمارية وبقية عناصر السياسات العامة وجعل هذه السياسات معززة لسياسة الاستثمار في اليمن وتوفر البيئة الاستثمارية المحفزة لرؤوس الأموال الوطنية، وجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

4. أهمية تحقيق البيئة السياسية المناسبة والمستقرة من خلال المصالحة الوطنية، وتعزيز الحريات الفردية والاقتصادية والسياسية بما من شأنه خلق مناخ ملائم يساعد على عودة الأموال اليمنية المهربة بحثاً عن الأمان والربحية، بل إن من شأن هذا المناخ السياسي جلب استثمارات أجنبية تمثل تدفقات مالية وتكنولوجية من شأنها تقليص الفجوة التمويلية التي تعاني منها اليمن.

5. الاهتمام بالبنية التحتية وتطويرها في مجال الطرق والكهرباء والمياه والاتصالات، وتخفيض تكلفتها بما يلبي احتياجات الاستثمار، ويحد من تحمل أصحاب رؤوس الأموال تكاليف الاستثمار في البنية التحتية على حساب شراء الأصول الأساسية في مجال الاستثمار.

6. إصلاح القضاء التجاري، والحد من فترة التقاضي؛ بما يوفر الأمان للمستثمر، ويجعله أكثر اطمئناناً باستعادة حقوقه بأقل تكلفة وزمن.

7. إصلاح الجهاز الإداري للدولة؛ وبما يحد من الفساد المستشري ويحسن من قدرته على تقديم الخدمات لأصحاب رأس المال، ويحقق بيئة جاذبة لهم للاستثمار داخل الوطن.

8. تقديم الحوافز الضريبية والجمركية للمستثمرين المحليين وتقنينها والرقابة عليها؛ وبما يحد من استخدامها غير

الاستمرار في أنشطتهم الإنتاجية وتهريب رؤوس أموالهم إلى خارج اليمن بحثاً عن الاستقرار والأمان.

6. زيادة الأعباء الضريبية والركوية على القطاع الخاص إضافة إلى الجبايات غير المشروعة، ومضاعفة الرسوم الجمركية على المواد الخام المستوردة والبضائع من حكومتي صنعاء وعدن مما رفع تكاليف المواد الأولية وعكس نفسه على أسعار المنتج المحلي وجعله غير قادر على منافسة المنتجات الأجنبية، ناهيك عن انخفاض الطلب المحلي الناتج عن تراجع دخول الأفراد بسبب عدم دفع المرتبات لموظفي الدولة وتراجع قيمة العملة الوطنية من جانب آخر.

7. تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية، وخاصة في فرض قيود على حركة رأس المال من الدولة وإليها، مع وجود فرص أفضل ومشجعة للاستثمار في الدول الأجنبية، مثل: الأمان من المخاطر، وارتفاع معدلات الأرباح والفوائد على الودائع، ووجود نظم تأمين على الودائع، ونظم سرية الحسابات المصرفية، وتعدد وتنوع فرص الاستثمار، وعدم وجود ضرائب مرتفعة على دخول غير المقيمين، مع وجود استقرار سياسي، واقتصادي، واجتماعي، ومناخ مناسب للاستثمار بشكل عام.

8. عدم الاستقرار الاقتصادي في اليمن، وارتفاع معدل التضخم الاقتصادي من جانب، وتراجع حجم الطلب الكلي نتيجة تراجع متوسط دخل الفرد مما أصاب السوق اليمنية بكساد كبير، صاحب ذلك سياسات اقتصادية غير واضحة المعالم، وارتفاع أعباء الضرائب المباشرة وغير المباشرة... إلخ.

9. ارتفاع تكاليف الشحن البحري والبري مما انعكس على تكاليف الإنتاج للمنشآت الصناعية، وتسبب بارتفاع أسعارها، وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة، وهذا ما دفع العديد من المنتجين إلى نقل أنشطتهم إلى البلدان المجاورة وزاد من ظاهرة تهريب رأس المال الوطني إلى الخارج.

10. تدهور القطاع المصرفي وتعرضه لضربات موجعه نتيجة عدم قدرته على استرجاع استثماراته في أذون الخزانه، مما جعل القطاع المصرفي غير قادر على إعادة ودائع المودعين، وفقدانه الثقة لدى المودعين، وأحجامهم عن التعامل مع القطاع المصرفي، والتحول نحو قطاع الصرافة، ناهيك عن الانقسام الذي حدث في السلطة النقدية (البنك المركزي) وما تسبب في عدم قدرة الجهاز المصرفي اليمني لتقديم الخدمات للقطاع التجاري في جانب الاعتمادات المستندية مما زاد من تفاقم المشكلة.

ثانياً: سبل الحد من تهريب رؤوس الأموال في اليمن:

10. نعوم إبراهيم عبود. (2006) مشاكل وأزمات اقتصادية تقلق العالم، وزارة الإعلام السورية، دمشق

11. Al-basheer and others, (2016). "Economic Determinants of Capital Flight in Jordan: An Empirical Study". *European Scientific Journal* هويدا, ESJ Vol.12, No.4.

12. Benu Schneider. (2003). *Measuring Capital Flight: Estimates and Interpretations*, Working Paper 194. Overseas Development Institute 111 Westminster Bridge Road London SE1 7JD UK.

13. Davies, V. A. (2007). *Capital flight and war*, Working paper, The World Bank, No. 13.

14. Dooley, M.P. (1988). *Capital flight: a response to differences in financial risks*. staff papers, Vol.35, No.3

15. Johannesen, N & Pirttila, J. (2016). *Capital flight and development: an overview of concepts, methods, and data sources*, Working paper 12(4).322, Unu – wider.

16. Leonce Ndikumana & James K. Boyce. (2010). *Measurement of Capital Flight: Methodology and Results for Sub-Saharan African Countries*, *African Development Review*, Vol. 22, No. 4, 2010, 471–481.

المشروع، ويوفر البيئة المحفزة لرؤوس الأموال الوطنية للاستقرار في اليمن.

9. توفير البيئة الأمنية التي تعزز من أمان رأس المال، والحد من مشاكل العقارات التي تشكل عائق مهم من عوائق الاستثمار في اليمن.

10. الحد من الجبايات غير المشروعة التي تفرض على أصحاب رؤوس الأموال خارج إطار القانون؛ مما يحسن من الأرباح لدى ملاك رأس المال، ويشجعهم على الاستقرار والاستثمار في الوطن، ويعزز من قدرات منتجاتهم على منافسة المنتجات الأجنبية.

11. توفير البيئة المناسبة للجهاز المصرفي والمالي، بحيث يصبح قادراً على استيعاب رؤوس الأموال الوطنية، وعدم تهريبها للخارج بحثاً عن العوائد المناسبة.

12. الاهتمام بتوفير البيئة المناسبة لإنشاء سوق للأوراق المالية تساعد على خلق فرص لاستثمار رؤوس الأموال الوطنية فيها.

13. تشجيع الاستثمار المشترك عن طريق شركات الاكتتاب العام؛ مما يخلق فرصاً ربحية تجاه رأس المال الوطني ويحد من بحث المستثمرين عن فرص في الخارج.

قائمة المراجع:

1. بولويز عبد الوافي، بن الطاهر حسين، (2016) تهريب رؤوس الأموال العربية والفرص التنموية الضائعة (العالم العربي)، مجلة التنظيم والعمل المجلد الخامس العدد (1). (8)

2. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2021.

3. سعد الدين عبد القادر ورزاقي جمال، (2017) تنظيم حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وفق التشريع المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي، الجزائر

4. عبدالناصر أبو الوفاء هاشم، موافي رمضان موافي محمد، محمود حامد محمود عبدالرازق، (2019) أهم طرق قياس تهريب أرس المال إلي الخارج، العدد الأول السنة الثالثة

5. محمد إبراهيم السقا، نايف المطيري، (1999) محددات تهريب رؤوس الأموال الساخنة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 27 العدد (2) جامعة الكويت.

6. محمد إبراهيم السقا، (2012) تهريب رؤوس الأموال (1)، الاقتصادية منصتك للأخبار الاقتصاد والاعمال

7. محمد أحمد أحمد عصام، (2000) البيئة الاستثمارية في الجمهورية اليمنية ومدى وملاءمتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد جامعة صنعاء.

8. محمد علي المكردى، (2023) معوقات الاستثمار في اليمن والسياسات المقترحة لتوفير بيئة استثمارية محفز، مجلة جامعة عمران، العدد الثالث، اليمن.

9. منظمة الشفافية الدولية، تقرير الشفافية العالمية لسنة 2024.